** INBOUND NOTIFICATION : FAX RECEIVED SUCCESSFULLY **

TIME RECEIVED	REMOTE CSID	DURATION	PAGES	STATUS
September 17, 2019 at 1:33:59 PM GMT+2		591	17	Received

البعثة الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الامم المتحـــدة
PERMANENT MISSION OF THE REPUBLIC OF IRAQ TO THE UNITED NATIONS OFFICE
جنيـــف
GENEVA

Ref: 552 /19

The Permanent Mission of the Republic of Iraq to the United Nations Office and other International Organizations at Geneva presents its compliments to the Office of the United Nations Human Rights Special Procedures, and with reference to the Office's note verbale dated 17th July, 2019 concerning the questionnaire of working Group on the issue of discrimination against women in law and in practice, and its preparation of the thematic report on changing world of work that is to be presented to the 44th session of the Human Rights Council, has the honour to convey herewith the response of the Iraqi government in this regard.

The Permanent Mission of the Republic of Iraq to the United Nations Office and other International Organizations at Geneva avails itself of this opportunity to renew to the office of the United Nations Human Rights Special Procedures the assurances of its highest consideration.

17th September, 2019

The office of the United Nations Human Rights Special Procedures /

Geneva

Attachment:

- Response of the Iraqi government (16 pages, Arabic language).

8, Impasse Colombelle
1218 Grand Saconnex
Geneva, Switzerland

www.mofa.gov.iq
iraq.unog@mofa.gov.iq

Tel.: +41 229180980
Fax: +41 227330326

استبيان الفريق العامل المعني بالتمييز ضد المرأة في القانون والممارسة العملية

تتوائم رؤية العراق التي حددت لعام 2030 مع اهداف التنمية المستدامة وتعالج اولويات التنمية الاستراتيجية على المستوى المتوسط والطويل والتي اعتمدت في مضمونها عقدًا اجتماعيا جديدا بين المواطن والدولة من شأنه ان يعزز ثقته بالحكومة فتتوافر له فرص تطوير الذات والعمل وكسب الدخل وتطوير الانشطة ورسم مسارات الاصلاح لتحديات الماضي مع توفير الخطط والاستراتيجيات حيث شرع العراق بالايفاء بالتزاماته الدولية من خلال اعداد التقرير الطوعي الاول لعام 2019 الذي تضمن الجهد الوطني لمتابعة اهداف التنمية المستدامة ورصد التقدم المحرز فيها عن طريق تحقيق الخطة الوطنية العراقية للتنمية المستدامة والترويج لها محليا .

المحور الأول

س / ماهي النزعات والتوجهات الأساسية التي تؤثر على حقوق المرأة في بيئة العمل في بلدك وماهي اثارها؟

- أنواع ومستوى جودة العمل المتاحة في العراق وظروف العمل ومن ضمنها المساواة في الاجر والحصول على الحماية الاجتماعية.
- ماهي الممارسات الواعدة التي يقدمها بلدك لتحسين مستوى ادراك حقوق المرأة في حصولها على عمل وحقوقها في بيئة العمل في سياق التغيير والتكنلوجيا مع استمرارية العولمة والتحول نحو الاستدامة (القوانين، الاقتصاد، سوق العمل، السياسات الاجتماعية ،البرامج).

اكدت الحكومة العراقية واستنادا الى اهداف التنمية المستدامة /الهدف الخامس ، على دورها في الستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة على ضمان حقوق المرأة في بيئة العمل من خلال تحقيق الغايات ادناه:

1- القضاء على جميع اشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان بما فيها بيئة العمل من خلال:

- تنفيذ خطط التنمية الوطنية وستراتيجيات المرأة التي ركزت على مبدأ القضاء على التمييز ضد المرأة وتحقيق المساواة ،وترجمة هذه الستراتيجيات مبدأ المساواة وعدم التمييز من خلال مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعات المختلفة .

وقد أكدت كذلك على دورها في ضمان هذه الحقوق ، حيث راعت خطط التنمية وبرامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي قضية المساواة وعدم التمييز بين الجنسين،لان بتمكينها اقتصاديا سيجعلها تواجه الكثير من المعوقات والمصاعب في بيئة العمل.

2- القضاء على جميع اشكال العنف ضد النساء والفتيات بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي...الخ.

تتضمن سياسات القضاء على جميع اشكال العنف ثلاث عناصر أساسية هي حماية النساء من العنف من خلال التوعية المجتمعية وثانيا تقديم الخدمات الرعاية النفسية والاجتماعية والصحية للمعنفات اسريا وثالثا سن التشريعات التي تحمي وتعالج هذه الظاهرة.

أولت الحكومة العراقية اهتماما واضحا بقضايا العنف من اخلال اطلاق الاستراتيجية المحدثة لمناهضة العنف ضد المرأة عام 2019 ،كما شرع العراق قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم (38) لعام 2012 تنفيذا لالتزام العراق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر البروتوكول الملحق الخاص بمكافحة الاتجار بالبشر.

3- وضع سياسات الحماية الاجتماعية وتوفير الخدمات العامة والبنى التحتية..

*اذ بلغت عدد المشمولات بشبكة الحماية الاجتماعية لسنة 2017 ،حيث بلغت (414454).

4- كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفاعلة وتكافؤ الفرص المتاحة للقيادة على قدم المساواة مع الرجل في مستويات القرار كافة.
*حظيت المرأة في مجلس النواب العراقي لسنة 2018 على 83 مقعد أي بنسبة 2و25% من مجموع عدد المقاعد البالغة (329).
5-ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسانية وعلى الحقوق الإنجابية على النحو المتفق عليه.
6-القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات وعلى الخدمات المالية والميراث والموارد الطبيعية وفقا للقوانين الوطنية.
تتركز قضايا تمكين المرأة في الاعتماد على ذاتها اقتصاديا من خلال خفض نسبة النساء العاطلات عن العمل وضمان تمكين المرأة في قطاع ريادة الاعمال وإيجاد نظام للتطوير المهني يتناسب مع طبيعة المرأة. كما يتم التركيز على توفير الخدمات والمرافق المناسبة في بيئة العمل لتساعد المرأة على التوفيق بين مهامها المنزلية والعمل من خلال توفير حضانات والاهتمام بالحالات الخاصة التي تسهم في تفعيل دور المرأة الاقتصادي. ويتم التركيز على حقوق المرأة في سوق العمل دون الاخذ بحقوقها المتساوية في الحصول على الموارد الاقتصادية مثل التمويل او ملكية الأرض او ملكية الموارد الطبيعية.
7-تعزيز استخدام التكنلوجيا التمكينية وبخاصة تكنلوجيا المعلومات والاتصالات من اجل تعزيز تمكين المرأة.
استخدام أداة تكنلوجية لتعزيز تمكين المرأة يعتبر شبه مغيب في ستراتيجيات المرأة وخطط التنمية حيث تعتبر وسيلة هامة في عصر استخدام شبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.
8-اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للتنفيذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على المستويات كافة.
وسائل تحقيق تمكين المرأة اقتصاديا من خلال خطة التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية التي تهدف الى:
-تحسين مشاركة المرأة في سوق العمل.
-زيادة نسبة التحاق المرأة في القطاع الخاص.
-تمكين المرأة في المناطق المتضررة من الاعمال الإرهابية.
-تعزيز دور المرأة في عملية البناء والتنمية تجسيدا لمبدأ تكافؤ الفرص .
-تبني برامج تدريبية لوضع فقرات القرار 1325 موضع التنفيذ بتدريب النساء في وقت السلم.
-فتح نوافذ قانونية للمرأة النازحة ليكون ملجأها الأساس في التعرف على حقوقها وكيفية اكتسابها.
-تبني سياسة افتراضية صديقة للمرأة وبضمانات ميسرة من اجل تيسير وصول المرأة النازحة والفقيرة والمعيلة لأسرتها الى الموارد المالية.
-تشجيع الصناعات التقليدية كفرص عمل ناجحة للنساء مع تقديم الحوافز التشجيعية لهن ودعمهن ماديا ومهنيا وتسويقيا.
-اعتماد سياسة محفزة لتعليم الاناث والنساء ومحو اميتهن من خلال اعلان عن حوافز مالية للتشجيع بالالتحاق بمراكز محو الامية.
تحديات تمكين المرأة في بيئة العمل:
• تشكل المرأة حوالي 54٪ من المشمولين بشبكة الرعاية الاجتماعية، بالرغم من انخفاضها مؤخراً بسبب فتح التقديم لارباب الاسر.
• شريحة الاناث التي تسكن في الحضر اكبر من شريحة النساء التي تسكن في الريف بمقدار الضعف تقريباً مما يوجب الاهتمام بالمشاريع النسوية غير الزراعية في الاقضية و النواحي.
• نسبة القوى العاملة للنساء تعتبر من أقل النسب في المنطقة (14.5%) مقارنة ب 72% من الذكور حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء.
*قلة البيانات و المعلومات حول الفرص الاقتصادية تؤثر سلباً على قدرة المرأة على ايجاد فرص عمل.
فرص العمل ضرورة ملحة، تماماً مثل الحاجة إلى الطعام.

التشريعات المتعلقة بحقوق الانسان والمرأة التي صدر عن مجلس النواب العراقي منذ 2010 لغاية 2016:

- قانون الغاء تحفظ جمهورية العراق على المادة (9) من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة الوارد في القانون رقم 66 لسنة 1986.
- قانون محو الامية 2011.
- قانون مكافحة الاتجار بالبشر 2012.
- قانون تعديل الرعاية الاجتماعية 2013.
- قانون الحماية الاجتماعية 2014.
- بيان تشكيل محكمة تحقيق متخصصة بالنظر بقضايا العنف الاسري 2015.
- تشكيل مديرية حماية الاسرة في وزارة الداخلية واستحداث خط ساخن للشكاوى بشأن العنف الاسري.
- إدخال إصلاحات تشريعية لتمكين المرأة وحمايتها ودعمها ؛ مثل تمرير قانون يحظر التحرش الجنسي الالكتروني و الذي يتم مناقشته الان في البرلمان. بالاضافة الى ذلك، مشروع قانون الحماية من العنف الاسري .
- تقوية آليات فعالة لتنفيذ القوانين و اصدار تعليمات تدعم المرأة كتسهيل اجراءات تسجيل الشركات المملوكة من قبل النساء و تفعيل قانون الحماية الكمركية لضمان حماية المنتج المحلي الزراعي و الصناعي.

دعم شبكات الأعمال النسائية لتبادل المعرفة والمعلومات.

- تسهيل وصول المرأة للموارد المالية. يوجد في استراتيجية التخفيف من الفقر العراقية نشاطات لدعم المراة في الريف مثل صندوق تنمية المراة الريفية و الصندوق الاجتماعي للتنمية. من ضمن أنشطة خطة تمكين المرأة هو زيادة التمويل لتحقيق نشاطات استراتيجية التخفيف من الفقر.

- زيادة التوعية بأثر المساواة بين الجنسين وأهمية تمكين المرأة عن طريق المشاركة مع الاعلام المحلي.
- تعزيز قدرة موظفي القطاعين العام والخاص مع التركيز على التوعية الجنسانية.
- الاستفادة من الأدوات التكنولوجية المبتكرة لتمكين ودعم النساء للتسويق و ايجاد فرص العمل.

• لتحقيق و تنفيذ هذه الخطة ، سيتم تشكيل لجنة للإشراف على تنفيذ الخطة والعمل بشكل وثيق مع جميع الهيئات الحكومية بما في ذلك الحكومة المحلية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية.

- بالإضافة إلى خطة العمل ، سنقوم بالتعاون مع المنظمات الدولية في برامج متعددة لدعم المرأة. على سبيل المثال: تعمل ESCWA والحكومة العراقية حالياً على برنامج لحساب التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة ، كما تم اطلاق برنامج wish 2l مع وزارة التخطيط (مديرية التنمية البشرية) و UNFPA (صندوق الأمم المتحدة للسكان) وهو المسح الأول الذي يعالج قضايا المرأة على أساس نهج دورة الحياة.

في الوقت الذي تنامى وجود المرأة في المجال العام سواء بوصفها فاعلة سياسيا او في الحركات الاجتماعية او اقتصاديا يتزايد ظهورها في قوة العمل المأجورة كاستجابة واقعية لالتحاقها بالتعليم والذي يعد تعبيرا حقيقيا لمساعي تمكين المرأة في العراق. علما ان خطط التنمية الوطنية والاستراتيجيات القطاعية والسياسات المتبناة من قبل الحكومة والمتمثلة في وزارة التخطيط تؤكد على ما جاء في الدستور العراقي 2005 حول توفير فرص التعليم والتوظيف والصحة بما يحقق المساواة بين الرجل والمرأة باعتبارها حق لجميع وان تقدم دون تمييز مع التأكيد على الفئات الضعيفة كالأرامل والمطلقات وفاقدي الرعاية الابوية. وفيما يلي وصفا لهذا الواقع خلال السنوات الأخيرة وفق المحاور الأساسية للتمكين وتلاحقها مع المتغيرات البيئية التي اثرت على هذه المحاور.

- فتح مدارس جديدة للبنات.
- فتح مراكز محو الامية.
- انشاء مراكز حماية الاسرة التابعة لوزارة الداخلية.
- ينص الدستور العراقي إعطاء نسبة 25% من المقاعد البرلمانية لتمثيل النساء بالبرلمان العراقي.

- تبني قانون يسمح للمرأة بالعمل في الأجهزة الأمنية كوزارة الداخلية والاستخبارات.
- تنفيذ خطة عمل لإزالة الألغام في أراضي الحروب السابقة وبتدريب شرطيات نساء في وزارة الداخلية وبالتعاون مع UNIMAS لتمكينهن وللقضاء على التمييز على أساس النوع الاجتماعي في المهن.
- مناقشة نظام السجون وانشاء سجون حديثة للنساء والرجال.
-الفترة ما بين 2014-2018 تم سن (47) قانونا يساهم في تقدم المرأة.
- خطة تنفيذ البيان المشترك بين جمهورية العراق والأمم المتحدة وتعيين جهتين تنسيقيتين على مستوى الحكومة المركزية وحكومة الإقليم للعمل في تنفيذ بنود هذا البيان في ست مجالات /دعم الإصلاح التشريعي والسياسي/ ضمان المسائلة وضمان تقديم الخدمات/اشراك القبليين ورجال الدين والمجتمع المدني.
- لجنة النهوض بواقع المرأة الريفية لتطوير استراتيجية النهوض بواقع المرأة الريفية من اجل إعطاء اهتمام خاص لاحتياجهن.
-إقرار خطة التنمية الوطنية 2018-2022 وتتضمن محور لتمكين النساء في ركيزة التنمية البشرية والاجتماعية ويشمل مجالات تعليم النساء وصحتهن وتمكينهن الاقتصادي ومساهمتهن الاجتماعية.
-ركائز خطة العمل الوطنية /المشاركة وزيادة تمثيل النساء في المفاوضات والسلم الأهلي ولجان المصالحة والتعايش السلمي.
وضع اليات لضمان تمثيل نسبي عادل ومشاركة النساء في كافة السلطات ومراكز صنع القرار.
- اشراك النساء في رسم وتحديد وادارة النشاطات والفعاليات
-*تطبيق برنامج تجريبي للاعانة المشروطة للنساء شملت (2000) أمرأة .
- التنسيق مع البنك الدولي لإطلاق عدد من المشاريع كجزء من المشروع الطارئ (لدعم الإستقرار الاجتماعي والصمود في العراق)، لأهميتها في معالجة أثر الصراع على السكان والتركيز بشكل خاص على النساء وكذلك التخفيف من حدة الأثر النفسي والاجتماعي للصراع وبالتحديد النساء والأطفال ومنها (النقد مقابل العمل، والدعم الاجتماعي)، وكذلك التنسيق مع المصرف الزراعي العراقي لمنح المرأة الريفية قروضاً ميسرة لإقامة المشاريع الصغيرة لرفع مستوى تمكين المرأة العراقية والريفية اقتصادياً.
- التعديلات على قانون العمل والتي تضمنت فقرات حول التحرش وحضانات الأطفال...
- اطلاق مشروع (المرأة والحماية الاجتماعية في العراق) نحو تحقيق التمكين الاقتصادي والذي يهدف الى المساعدة الفنية للحكومة العراقية في سبيل تعزيز النظم وتنفيذ البرامج الهادفة الى تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً في العراق .
- اشراك المرأة في تحديد التحديات للعمل على تعزيز وحماية وتنفيذ حقوق الانسان ، وتحديد الاثار السلبية لتغير المناخ . ابتدأ من مشاركتها بصنع القرار وانتهاءًا بوضع الحلول للتحديات والمعوقات حيث نلاحظ ان مشاركة المرأة بشكل فاعل في المواضيع التي تخص النوع الاجتماعي تأتي بنتائج ناجعة وواقعية نظرا لمعرفتها بواقع المرأة وواقع المجتمع وان من اهم التحديات التي تواجه النساء في العراق هي الجفاف وقلة الأراضي الصالحة للزراعة وانحسار الأراضي الزراعية خاصة للموسم الشتوي الى النصف بسبب عدم توفر الموارد المائية الكافية للزراعة وهذا يؤدي الى موسم زراعي غير منتج ويؤثر على دخل الأسر المزارعة وخاصة المرأة فيها ، كما ان الجفاف في مناطق الاهوار أدى الى حدوث هجرات متقطعة نحو المدن وهذا يؤدي الى اختلال الوضع العائلي والاجتماعي والمالي بالنسبة لهذه العوائل والمرأة بشكل خاص .

التحرش الجنسي في بيئة العمل العراقية: من أهم التحديات التي تواجها المرأة في بيئة العمل موضوع التحرش الجنسي وهو أحد أشكال التمييز الجنسي غير القانوني، إذ يعرف قانون العمل العراقي رقم (37) لسنة (2015) التحرش الجنسي بأنه: "أي سلوك جسدي أو شفهي ذي طبيعة جنسية، أو أي سلوك آخر يستند إلى الجنس، ويمسّ كرامة النساء والرجال، ويكون غير مرغوب وغير معقول، ومهيناً لمن يتلقاه؛ ويؤدي إلى رفض أي شخص أو عدم خضوعه لهذا السلوك صراحةً أو ضمناً؛ لاتخاذ قرار يؤثر على وظيفته".

تحظر المادة 10 من قانون العمل العراقي سنة 2015: "التحرش الجنسي في الاستخدام والمهنة سواء كان على صعيد البحث عن العمل، أو التدريب المهني، أو التشغيل، أو شروط وظروف العمل. كما يحظر أي سلوك آخر يؤدي إلى إنشاء بيئة عمل ترهيبية، أو معادية، أو مهينة لمن يوجه إليه هذا السلوك".

وبحسب استبيانات اجريت فإن 98% من النساء اللاتي تعرضن للتحرش لم يقمن برفع دعاوى قضائية ولم يخبرن صاحب العمل خوفاً من فقدان العمل، أو خوفا من الافصاح به بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية الى تحول الى استضعاف النساء وعدم تمسكهن بحقوقهن.

على الرغم من وجود قوانين لمكافحة التحرش إلا أن التحرش يعدُّ أحد المعوقات التي تواجه النساء في بيئة العمل، إذ يتعرض الكثير منهن إلى مضايقات من قبل المدير، أو الزملاء، أو العملاء الذي يتم التعامل معهم.

وقد أكدت 83% منهن بعدم وجود جهات مختصة لحمايتهن في أثناء تعرضهن للتحرش، وهناك ضعف حقيقي في تفعيل القوانين والتعليمات في قطاعي العمل العام والخاص. ويعود السبب الرئيس لعدم الإفصاح عن مثل هكذا حالات إلى عدم اطلاع المرأة بحقوقها الدستورية والقانونية التي تخصها في العمل، إذ اعترف 45% ممن شاركن في الاستطلاع بعدم معرفتهن بحقوقهن.

والجدير بالذكر أنه لا توجد منظمات مختصة بالتحرش، لكن توجد محاولات للمنظمات الداعمة لحقوق المرأة وتمكينها من العمل على التحرش برفع بعض التوصيات لصناع القرار للعمل على تشديد القوانين، وتشجيع النساء للإفصاح عن تلك الظاهرة.

تعمل مديرية الشرطة المجتمعية التابعة لوزارة الداخلية على (وقاية المجتمع من الجريمة، وحالات التعنيف، وتطبيق مبدأ العدالة التصالحية، وبرامج السلم المجتمعي التي تخص المناطق المحررة)؛.

إن الكثير من النساء يفضلن الصمت على الإبلاغ بسبب ذكورية المجتمع التي تبرر كل فعل للرجل على حساب المرأة، وبسبب تحفظ الكثير منهن بسبب العادات والتقاليد التي ترسخ مفاهيم الرضوخ والسكوت والاستضعاف في محاولات لإقناعهن بأن المكان الحقيقي للمرأة هو البيت، وهن لسن بحاجة للعمل، وإن مسألة الاعتماد على أنفسهن ما هي إلا مفاهيم دخيلة على المجتمع.:

يتصب اهتمام الحكومة من خلال:

ضرورة تشديد القوانين التي تحاسب على التحرش.

إنشاء مؤسسات لمكافحة التحرش.

تخصيص رقم ساخن للإبلاغ عن الحالات.

تدريب ملاكات مختصة للاستماع للحالات، وإيجاد الحلول المناسبة.

حصول موظفي القطاع العام والخاص على تدريبات دورية لمعرفة السياسات والإجراءات التي تتبعها شركات القطاع الخاص لمكافحة التحرش.

صياغة تعليمات لسياسة العمل تعمم على القطاعين العام والخاص.

رصد الحالات ومراقبتها، وتفعيل وسائل الإعلام للتركيز على الظاهرة.

التأكيد على المفتشين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على الحرص في تطبيق قانون العمل النافذ

اهتمام منظمات المجتمع المدني من خلال:

إعداد برامج توعوية لدعم المرأة.

عمل برنامج عمل مشترك لعمل توعية في المدارس والجامعات.

تعزيز ثقافة احترام المرأة من خلال الدور الديني والعشائري وذلك بدعم القوانين التي تدعم حقوق المرأة بنحو عام وحق المرأة في العمل بنحو خاص.

يجب أن تتضافر جهود القطاع العام والخاص مع منظمات المجتمع المدني للحد من هذه الظاهرة وعدم الاستهانة بها.

المحور الثاني

أثر التغيير التكنولوجي على خيرات المرأة العراقية:

ان استخدام أداة التكنولوجيا لتعزيز تمكين المرأة شبه مغيب في استراتيجيات المرأة وخطط التنمية حيث انها وسيلة هامة في عصر استخدام شبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، ولكن ساحة المرأة لا تخلو من التطلعات والسعي الحثيث للاستفادة من الأدوات التقنية الحديثة من خلال تعزيز ريادة الأعمال لدى النساء والتشغيل في القطاع الخاص، ودعم شبكات الاعمال النسائية لتبادل المعرفة والمعلومات الاستفادة من الأدوات التكنولوجية المبتكرة لتمكين ودعم النساء للتسويق وايجاد فرص العمل. والعمل بشكل وثيق مع جميع الهيئات الحكومية بما في ذلك الحكومة المحلية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وكذلك وسائل الاعلام المحلية.

المرأة وتكنولوجيا الاعلام:

ضمن خطة البيان المشترك المعني بالعنف الجنسي أثناء النزاع والتصدي له:

- رفع الوعي بالنسبة لموضوع التمييز ضد النساء، وذلك من خلال وسائل الاعلام المختلفة.
- شهد العراق في الآونة الأخيرة انفتاحا إعلاميا كبيرا وبالتخصصات كافة، وارتفع عدد النساء العاملات في مجال الاعلام ارتفاعا لافت للنظر.
- ظهور القطاع الاعلامي الخاص بشكل كبير، وزيادة عدد الفضائيات والقنوات المحلية الى أكثر من 100 مؤسسة، يوازيها في العدد الصحافة المقروءة والمسموعة، وهذا أدى الى ان تصبح وسائل الاعلام في العراق جزءً لا يتجزأ من الحياة العامة والخاصة للمجتمع والافراد، يرافق كل هذا التطور التقني لوسائل الاعلام والمعلوماتية، خصوصا الصحافة الاجتماعية (مواقع التواصل) واحتلالها موقعا مهما ومؤثرا في الحياة اليومية.

التكنولوجيا والاتصالات:

تضمنت خطة أهداف التنمية المستدامة مؤشرات التكنولوجيا والاتصالات كأداة مهمة لقياس التقدم الحاصل بتكنولوجيا المعلومات.

أظهرت بيانات مسح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسنة 2014 أن نسبة الافراد للأعمار (5) سنوات فأكثر الذين يستخدمون الهاتف المحمول (63.2 %) وان نسبة استخدام الذكور أعلى من الاناث حيث بلغت نسبة الذكور (70.5 %) والاناث (55.7 %) وان نسبة الافراد الذين يستخدمون الحاسوب بلغت (14.8%) منها (18.9 %) للذكور و (10.5 %) أما الأفراد الذين يستخدمون الانترنت بلغت (8.6%) مقارنة بالذكور (17.7 %).

تتضمن الخطة الوطنية 2022 في الفصل التاسع / التنمية البشرية والاجتماعية / التمكين الثقافي – الاجتماعي للشباب عموما فتيان وفتيات؛ ونشر ثقافة التسامح والتلاحم المجتمعي من خلال توظيف الاعلام وتكنولوجيا الاتصال لرفع مستوى الوعي بأهمية التسامح والحوار والتلاحم المجتمعي.

ان ازدياد عدد النساء اللواتي يستخدمن الهاتف النقال وهذا مؤشر لازدياد الوعي الاليكتروني لدى النساء الا أنه في الوقت ذاته توجد مؤشرات حول ازدياد حالات التحرش وجرائم الابتزاز الاليكتروني من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، مع الإشارة الى أن أغلب القوانين حول هذا الموضوع لا زالت غير ناضجة وهي كالاتي:

قانون حماية المعلومات الشخصية لا زال في مجلس الدولة للدراسة.

قانون الامن الوطني سوف يسحب لإحداث تغيير عليه.

وزارة الداخلية تقوم بعمل جولات حول المدارس للتوعية والوقاية.

أن استخدام التكنولوجيا او التقنيات الحديثة لا يقتصر على استخدام الهاتف النقال وجهاز الحاسوب بل هناك مجالات عديدة تدخل بها التكنولوجيا ففي مجال الصحة نجد مختلف الأجهزة الطبية المتطورة وللمرأة دور كبير في استخدامها. وفي مجال التعليم لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة. وتكنولوجيا الوسائل الحديثة في تنقية المناخ وحماية البيئة من التلوث. وفي مجال الامن الوطني تكنولوجيا الكشف عن المخدرات والمتفجرات لابد وان يكون دور للمرأة فيه. بالإضافة الى تطوير تكنولوجيا الإحصاء حيث يقع ذلك ضمن الخطط والاستراتيجيات الوطنية وادماج محور النوع الاجتماعي يشكل مؤشر مهم في الاستراتيجية الوطنية للنهوض بواقع المرأة مثال مسح I-WISH ومسح MICS.
هناك بحث حول النساء والتكنولوجيا ومستقبل العمل نضعه ادناه للاطلاع عليه والاستفادة منه.

النساء والتكنولوجيا ومستقبل العمل:

تمثيل النساء ناقص حالياً في المجالات التي تتزايد فيها فرص العمل، مثل الهندسة وتكنولوجيا المعلومات

طريقة عملنا تتغير بمعدل غير مسبوق. فعن طريق الأتمتة، تتجه تقنيات الرقمنة والذكاء الاصطناعي وتعلُّم الآلة إلى إلغاء كثير من الوظائف ذات المهام الروتينية التي تتطلب مهارات منخفضة ومتوسطة.
ويفيد بحثنا الجديد* بأن الاتجاه نحو زيادة الأتمتة سيكون مليئاً بالتحديات للمرأة على وجه الخصوص.
وتُقدَّر مخاطر فقدان الوظائف بسبب الأتمتة بمتوسط 11% في حالة النساء، مقارنة بنسبة 9% لنظرائهن من الرجال. وعلى ذلك، فبينما يفقد كثير من الرجال وظائفهم بسبب الأتمتة، تشير تقديراتنا إلى أن 26 مليون امرأة في 30 بلداً معرضات لخطر فقدان وظائفهن بسبب التكنولوجيا خلال العشرين عاماً القادمة. وتخلص دراستنا إلى أن احتمالية أتمتة وظائف النساء تبلغ 70% أو أكثر، وهو ما يعادل وظائف 180 امرأة على مستوى العالم.
ويجب أن نفهم تأثير هذه التوجهات على حياة المرأة حتى نحقق المساواة بين الجنسين في مكان العمل.
فما هي السياسات التي يمكن للبلدان تنفيذها الآن لضمان مساهمة النساء في الاقتصاد، مع التقدم نحو الأتمتة في نفس الوقت؟

النساء معرضات لخطر أكبر

إذا ظل عمل النساء مركزاً في القطاعات والمهن المعرضة لخطر كبير بسبب الأتمتة، قد تتلاشى سريعاً كل المكاسب التي تحققت بصعوبة عن طريق سياسات لزيادة عدد النساء في القوى العاملة بأجر وزيادة أجور النساء لكي تتساوى بالرجال.

- الخطر أكبر على وظائف النساء البالغات 40 سنة وأكثر، ومن يقمن بأعمال مكتبية، أو يعملن في مجال الخدمات والمبيعات.
- قرابة 50% من النساء الحاصلات على تعليم ثانوي أو أقل معرضات بدرجة كبيرة لخطر أتمتة وظائفهن، مقارنة بنسبة 40% من الرجال. أما النساء الحاصلات على درجة البكالوريوس أو أعلى فهن معرضات للخطر بنسبة 1%.

الفرص والتحديات

ويلاحَظ أن تمثيل المرأة ناقص حالياً في المجالات التي تتزايد فيها الوظائف، مثل الهندسة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ففي مجال التكنولوجيا، تقل احتمالات وصول النساء إلى مناصب المديرين والمهنيين المتخصصين بنسبة 15% عن الاحتمالات المتوقعة للرجال، بينما تزيد احتمالات توليهن وظائف مكتبية وأعمالاً خدمية بنسبة 19% عن الاحتمالات المتوقعة للرجال، وهي الأعمال التي يؤدين فيها مهاماً أكثر روتينية، مما يجعلهن أكثر عرضة لمخاطر التسريح بسبب تغير التكنولوجيا.
وستحتاج المرأة الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى كسر السقف الزجاجي الذي يعوق ارتقاءها إلى مراكز أعلى ، أن روتينية مهام العمل تتسبب في تفاقم عدم المساواة في عائد العمل بين الجنسين. وحتى بعد مراعاة عوامل مثل فروق المهارات والخبرة واختيار المهنة، نجد أن قرابة 5% من فجوة الأجور بين النساء والرجال ترجع إلى قيام النساء بمهام عمل أكثر روتينية.

من المرجح أن تزداد الوظائف في القطاعات التي عادة ما تعمل فيها النساء، مثل الصحة والخدمات الاجتماعية – وهي وظائف تتطلب مهارات إدراكية وأخرى في مجال التواصل الشخصي ومن ثم فهي أقل عرضة للأتمتة. وسيتطلب التعامل مع متطلبات شيخوخة السكان وجود عمالة بشرية أكثر إلى جانب زيادة استخدام الذكاء الاصطناعي والروبوتات، وغيرها من التكنولوجيات المتقدمة التي تكمل إنتاجية العمالة وتعمل على زيادتها في مجال خدمات الرعاية الصحية.

السياسات التي تصلح

وتحتاج الحكومات إلى سن سياسات تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في مشهد العمل المتغير:

تسليح النساء بالمهارات الملائمة: الاستثمار المبكر في النساء في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، مثلما تفعل منظمة الفتيات المبرمجات (Girls Who Code) في الولايات المتحدة، إلى جانب الإرشاد بين الأقران، يمكن أن يساعد على إزالة القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس وزيادة أعداد النساء في المجالات العلمية. ومما يمكن أن يساعد على إزالة الحواجز أمام التعلم مدى الحياة منح خصومات ضريبية لتدريب النساء المنخرطات في سوق العمل بالفعل، كما هي الحال في هولندا، وإنشاء حسابات للتعلم الفردي قابلة للتحويل من وظيفة إلى أخرى، كما هي الحال في فرنسا.

سد الفجوات بين الجنسين في تَقَلُّد المناصب القيادية: توفير خدمات رعاية الطفل بتكلفة معقولة وإحلال ضرائب الدخل الفردي محل الضرائب على دخل الأسرة، مثلما حدث في كندا وإيطاليا، يمكن أن يساهم بدور مهم في دعم الترقي الوظيفي للنساء. ويمكن للبلدان أن تحدد أهدافاً مناسبة لتعيين العاملين والاحتفاظ بهم في الجهات المختلفة، بالإضافة إلى تشجيع العمل بنظام الكوتا، مثلما فعلت النرويج، وإنشاء برامج للتدريب والإرشاد تساعد النساء على الترقي إلى مناصب الإدارة.

سد فجوة التكنولوجيا الرقمية بين الجنسين: للحكومات دور تؤديه من خلال الاستثمار العام في البنية التحتية الرأسمالية وضمان المساواة في فرص التمويل والربط الرقمي، كما فعلت فنلندا.

تيسير انتقالات العمالة: تستطيع البلدان دعم العاملين في الفترة التي ينتقلون فيها من وظيفة إلى أخرى بسبب الأتمتة، وذلك بتقديم التدريب والمزايا المرتبطة بالأفراد وليس الوظائف، مثل حسابات التدريب الفردي المطبقة في فرنسا وسنغافورة. وسيتعين تطويع نظم الحماية الاجتماعية لأشكال العمل الجديدة. ولمعالجة انخفاض أمان الدخل مع التغير التكنولوجي السريع، قد تنظر بعض البلدان في التوسع في معاشات التقاعد غير القائمة على اشتراكات العاملين، وقد يكون هناك ما يبرر إرساء ضمانات للدخل الأساسي.

المحور الثالث: اقتصاد الطلب واقتصاد المشاريع قصيرة الأمد:

كيف يتم زيادة أكثر الأطر مرونة في العمالة من ضمنها (المشاريع الطويلة والقصيرة الأمد المؤثرة في خبرات المرأة في بيئة العمل

ان العراق خطى خطوات هامة في اتجاه تمكين المرأة اقتصاديا:

تعزيز مشاركة المرأة العراقية في الاقتصاد الوطني لتصبح 20% بحلول العام 2022، وزيادة قدرة المرأة في الوصول للموارد المالية والفرص الاقتصادية في العام 2021 مع زيادة نسبة مشاركة المرأة في ريادة الأعمال وادماج عملها في المنزل وفي العمل غير المنظم ضمن الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق:

تعزيز البيئة الاجتماعية والتشريعية والإدارية

تقليص الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم وبناء راس المال البشري في عام 2020

تعتمد الوزارات اعداد الموازنات العامة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

زيادة مشاركة المرأة الاقتصادية عبر ريادة الاعمال والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر

زيادة مشاركة المرأة في القطاع الخاص.

ما هي أكثر مجاميع النساء التي تتعرض لهذا الأنواع من العنف في العمل.

في مجال القطاع الخاص، فإن المرأة وعلى مختلف المستويات قد تعاني أحد اشكال العنف، وهذا ينطبق على الرجل والمرأة على حد سواء، غير أن المرأة أكثر عرضة لذلك لذا تم التأكيد على تفعيل قانون

شمول العاملين/ات في مجال القطاع الخاص بنفس قوانين القطاع العام من اجازات اعتيادية واجازة الوضع والأمومة واجازة العدة وغيرها من المواضيع التي تمس خصوصية المرأة والذي يعد نوع من أنواع العنف تجاه المرأة بشكل خاص هذا بالإضافة الى حمايتها من مختلف اشكال التحرش.

اذكري بعضا من الممارسات الجيدة التي تضمن حصول المرأة على الحماية الاجتماعية في العمل العام والخاص.

ان السياسات المتبناة من قبل الحكومة والمتمثلة في وزارة التخطيط تؤكد على ما جاء في الدستور العراقي 2005 حول توفير فرص التعليم والتوظيف والصحة بما يحقق المساواة بين الرجل والمرأة باعتبارها حق للجميع وان تقدم دون تمييز مع التأكيد على الفئات الضعيفة كالأرامل والمطلقات وفاقدي الرعاية الابوية.
- عملت دائرة الحماية الاجتماعية للمرأة التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومن خلال استراتيجية التخفيف من الفقر على منح (11090) قرض من 2012/12/1 ولغاية 2016/12/27، ومنحت (24033) قرضاً للمشاريع الصغيرة المدرة للدخل من تاريخ 2013/11/24 ولغاية 2017/6/30، كما منحت (370) قرضاً ضمن الخدمات الصناعية من تأريخ 2015/10/1 ولغاية 2017/6/30، ومنحت (388) قرضاً للمشاريع التأهيل المجتمعي من تاريخ 2007 ولغاية 2017/6/30.
تبني مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية وذلك بالتعاون مع البنك الدولي وبتمويل من الحكومة الكندية والذي يعمل على زيادة مشاركة النساء في سوق العمل بنسبة 5% على مدى خمسة أعوام القادمة.
وتم العمل على إعادة تفعيل وحدات النوع الاجتماعي بعد توقفها عن العمل ابان الغاء وزارة الدولة لشؤون المرأة وذلك من خلال تسمية موحدة (تشكيلات تمكين المرأة) في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات كافة والتي بدورها تهتم هذه التشكيلات بكل الممارسات التي تضمن للمرأة العاملة في شتى القطاعات ضمان حصولها على الحماية بمختلف أنواعها الاجتماعية والاقتصادية. كما تعمل هذه التشكيلات على جعل الموازنات التابعة لقطاعاتهم مستجيبة للنوع الاجتماعي، وهذا سيضمن حماية حقوق المرأة في المجتمع على مختلف الأصعدة والجوانب.
كما يوجد هناك بعض الإجراءات التي اتبعت الحكومة:
1. ادراج قضايا المرأة واحتياجات وسبل تمكينها في خطة التنمية الوطنية.
2. تبني سياسة أوسع تعالج قضايا النساء والفتيات خلال فترة التنمية في النزاعات المسلحة وفي مرحلة ما بعد النزاع وقد تم ذلك من خلال توقيع البيان المشترك للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية.
3. إقامة دورات في المؤسسات الحكومية للحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري ومن ضمنها التثقيف على مراعاة حقوق الانسان ضمن المواثيق الدولية والتشريعات العراقية بواقع عدة دورات لمنتسبيها من الرجال والنساء.
4. اقرار استراتيجية النهوض بالمرأة والخطة الوطنية لقرار مجلس الامن 1325.

المحور الرابع:

يعد الاهتمام بأوضاع المرأة من القضايا الأساسية في كل الخطط والاستراتيجيات التنموية الوطنية، لكونها جزءا حيوياً من المجتمع وبالتالي فانه لا معنى للتنمية البشرية المستدامة إذا عانى هذا الجزء الحيوي من المجتمع من مظاهر التخلف والحرمان او التهميش او الاستبعاد، وهذا الامر لا يؤثر على المرأة فحسب، بل يمتد الى أعضاء آخرين في الاسرة، ومن ثم المجتمع.

واليوم تحتل قضية تمكين المرأة العراقية-اقليمياً ودولياً-مساحات واسعة في الخطط والاستراتيجيات الوطنية من منظور العدالة وتكافؤ الفرص وحقوق المواطنة، ما أسهم في ارتفاع مؤشرات التعليم، وتراجع في مؤشرات أخرى في قطاعات الارتقاء المهني والإدارات العليا.

لقد تبنت الدولة سياسات وبرامج لتعزيز التمييز الايجابي لصالح النساء وتمكينهن اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا لتعزيز مشاركتها وفقا لمبدأي التكافؤ والمساواة وتمثيل الحقوق التي أقرها الدستور لضمان الدور الفاعل لهن كمحرك للنمو ومصدر للإنعاش الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والمشاركة في صنع القرار السياسي، بما يهيئ لبناء أسرة متماسكة ومجتمع خلاق ونمو مستدام، يبعدهن عن حالات الفقر والعوز والعنف والخوف ويضمن لهن جودة في نوعية الحياة المعززة للكرامة الإنسانية.

وانطلاقا من مبدأ الاستثمار الامثل للموارد البشرية، تم افراز محور لتمكين المرأة في خطة التنمية الوطنية والذي يستند الى عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية وتعليمية تشكل بمجموعها مرتكزا رئيساً للتنمية تتفاعل من خلاله المرأة في المجتمع تدعم فرص التقدم وفق المناهج والمسارات الدولية.

التغيير الديمغرافي مؤكد يؤثر على خبرة المرأة في بيئة العمل ، حيث الهجرة من الريف الى المدينة يؤدي الى الاكتظاظ السكاني . وتوسع عمراني على حساب الأراضي الزراعية مما يؤثر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في السنوات المقبلة ، وبالتالي يؤثر على خبرة المرأة لتغيير بيئة العمل وطبيعة عملها انسجاما مع متطلبات الحياة الجديدة المختلفة عن حياتها السابقة وضع خطة وطنية لتمكين المرأة في العراق

الهدف النهائي لخطة عمل تمكين المرأة هو زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة بنسبة خمسة نقاط مئوية خلال الخمس سنوات القادمة. سوف تستخدم الإحصاءات الوطنية كخط أساس بما أن بيانات منظمة العمل الدولية يمكن أن تكون مختلفة ، لقياس ومراقبة التقدم المحرز في تحقيق الهدف النهائي لهذه الخطة.

المشروع الكبير للتمكين الاقتصادي للمرأة العراقية والذي تم وضع خطة العراق بالتعاون مع البنك الدولي ، وقد أطلقت الخطة في مؤتمر المشرق حول التمكين الاقتصادي للمرأة وبرعاية رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري في بيروت في ١٩ / ١ وكان يتضمن إطلاق خطط كل من العراق والأردن ولبنان . وفيما يلي اهم ملامح خطة العراق. وستشهد الفترة القادمة عمل دؤوب لوضع تفاصيل عملية لتضمن خلق فرص عمل للنساء وريادة الاعمال

دعم شبكات الأعمال النسائية لتبادل المعرفة والمعلومات تسهيل وصول المرأة للموارد المالية يوجد في استراتيجية التخفيف من الفقر العراقية نشاطات لدعم المرأة في الريف مثل صندوق تنمية المرأة الريفية و الصندوق الاجتماعي للتنمية. من ضمن انشطة خطة تمكين المرأة هو زيادة التمويل لتحقيق نشاطات استراتيجية التخفيف من الفقر

معدلات الالتحاق في التعليم

ظلت معدلات التحاق الذكور اعلى من الاناث بصورة عامة وللمراحل الدراسية الابتدائية والمتوسطة والثانوية. إذ يتضح تأثير الاوضاع الاقتصادية والأمنية والاجتماعية على تعليم الاناث بصورة خاصة، حيث تراجع اهتمام العوائل بانخراط بناتهم بالدراسة للمراحل الدراسية أعلاه، وهو ما يعكس استمرار هيمنة الثقافة الذكورية التي ما تزال مسيطرة على العوائل العراقية... يستثنى من ذلك مرحلة رياض الاطفال التي سجلت الاناث فيها معدلات التحاق اعلى من الذكور. ومن الجدير بالذكر ان معدلات التحاق الاناث للمرحلة الابتدائية اخذت بالتزايد تدريجيا بدءا من عام 2012 وان بقيت أدنى من معدلات التحاق الذكور. إذ تم تسجيل اعلى معدل التحاق للإناث للعام الدراسي (2014-2015) وبمعدل

(107) للمرحلة الابتدائية يقابلها (112) للذكور للمرحلة ذاتها وللعام الدراسي نفسه. وكذلك الحال بالنسبة للدراسة المتوسطة حيث سجلت نسب التحاق (97%) للذكور مقابل (70%) للإناث للعام الدراسي (2015-2016)، أما في المرحلة الإعدادية فقد بلغت نسب التحاق الذكور (51%) مقابل (44%) للإناث للعام الدراسي (2015-2016). وفي المنحى ذاته كانت معدلات التحاق الذكور اعلى من الاناث في التعليم الجامعي...علما ان معدلات الالتحاق الجامعي للإناث ارتفعت من (13.4) في عام 2011 الى (18.5) عام 2015 ...في حين سجلت معدلات التحاق الذكور في التعليم الجامعي زيادة من (15.5) عام 2011 الى (20.2) عام 2015.

معدلات التحاق للمراحل " رياض الاطفال والابتدائي والمتوسطة والإعدادية"

السنة	رياض الأطفال		المرحلة الابتدائية		المرحلة المتوسطة		المرحلة الاعدادية	
	بنون	بنات	بنون	بنات	بنون	بنات	بنون	بنات
2010/2009	7	8	112	98	78	54	36	30
2011/2010	10	9	109	96	75	52	39	31
2012/2011	10	10	112	99	85	55	43	34
2013/2012	11	12	111	106	90	60	46	36
2014/2013	12	13	111	106	91	63	46	36
2015/2014	12	13	112	107	95	72	47	41
2016/2015	12	12	110	104	97	70	51	44

يتناغم هذا المؤشر مع الهدف الرابع من اهداف التنمية المستدامة وتحديدا الغاية 4.1 والخاصة بضمان ان يتمتع جميع البنات والبنين بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد مما يؤدي الى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول 2030 المصدر : بيانات وزارة التربية.

المشاركة السياسة للمرأة

على الرغم من التوجهات الصريحة للدولة بعد عام 2003 نحو اشراك اوسع للمرأة في العملية السياسة والانتخابية باعتبارها أحد أهم الركائز الرئيسة في بناء الدولة الحديثة، إلا ان مشاركتها ما تزال مقيدة تحكمها منظومة من التقاليد والمحددات القيمية والأعراف المجتمعية المسيطرة على المجتمع العراقي ...

اظهرت انتخابات مجالس المحافظات لعام (2013) ان نسبة النساء المرشحات الى الرجال المرشحين (37.28%)، اذ بلغ عدد النساء المرشحات (2188) مرشحة مقابل (5869) مرشح.

بينت انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2014 ان نسبة المرشحات النساء الى المرشحين الرجال بلغت (40.52%) وفي هذا الإطار كان عدد المرشحات النساء (2606) مرشحة مقابل (6432) مرشح. وان نسبة متوسط اصوات النساء من متوسط اصوات الرجال (34.35%) وهي نسبة محدودة الى حد ما.

على مستوى مشاركة النساء في المناصب الادارية ... بينت دراسة ميدانية نفذتها وزارة التخطيط في عام 2015 ان نسبة مشاركة النساء في المناصب الادارية تقل كلما ارتفع المستوى الوظيفي، اذ بينت الدراسة ان نسبة النساء الى الرجال على مستوى المدراء العامين (9.69%) وان نسبة النساء الى الرجال على مستوى وكلاء الوزارة (2.56%) مما يعكس خللا في مستوى المشاركة يستدعي تعزيز المشاركة النسوية في المناصب القيادية.

نسبة النساء الى الذكور وفق المناصب الادارية في مؤسسات الدولة يتناغم هذا المؤشر مع الهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة وتحديدا الغاية (5.5) والخاصة بكفالة مشاركة المراة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية العامة:

المنصب الاداري	نسبة الاناث الى الذكور حسب المنصب
وكيل وزارة	%2.56
مفتش عام	%2
مدير عام	%9.69
معاون مدير عام	%9.98
مدراء الدوائر او المراكز	%14.9
مدراء اقسام	%33.5
رؤساء شعب	%43.2

كما اظهر المسح انخفاض نسبة مشاركة النساء في اللجان والدورات في مؤسسات الدولة مقارنة بالرجال... اذ بلغت نسبة النساء المشاركات في الدورات التدريبية خارج العراق (38.35%) كما ان مشاركة النساء في اللجان الداخلية مقارنة بالرجال (45.1%) ومشاركة النساء في اللجان الخارجية مقارنة بالرجال (34.1%) يتناغم هذا المؤشر مع الهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة وتحديدا الغاية (5.5) والخاصة بكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية العامة.

المشاركة الاقتصادية

اظهرت بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لعام 2014 ان نسبة النساء العاملات الى النساء النشطات اقتصاديا بلغت (78%) مسجلة ارتفاعا بسيطاً عما تم تسجيله عام 2012، اذ شكلت النساء العاملات الى النشطات اقتصاديا نسبة (77%) في عام 2012.

نسبة العاملين والعاطلين الى النشطين اقتصاديا
حسب المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لعام 2014

المحافظة	مجموع العاملين			عاطلين		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
دهوك	92.6	85.2	91.2	7.4	14.8	8.8
نينوى	92.9	76.0	91.8	7.1	24.0	8.2
السليمانية	95.9	87.7	94.3	4.1	12.3	5.7
كركوك	96.9	97.8	97.1	3.1	2.2	2.9
اربيل	96.5	70.5	91.7	3.5	29.5	8.3
ديالى	96.8	53.9	91.2	3.2	46.1	8.8
الانبار	82.8	68.8	80.4	17.2	31.2	19.6
بغداد	89.1	75.6	86.7	10.9	24.4	13.3
بابل	90.4	90.9	90.5	9.6	9.1	9.5
كربلاء	95.9	80.1	93.3	4.1	19.9	6.7
واسط	93.0	92.0	92.8	7.0	8.0	7.2
صلاح الدين	94.6	70.0	91.8	5.4	30.0	8.2
النجف	95.5	71.2	91.7	4.5	28.8	8.3
القادسية	90.1	75.1	86.8	9.9	24.9	13.2
المثنى	92.6	85.8	92.0	7.4	14.2	8.0
ذي قار	85.4	64.8	82.6	14.6	35.2	17.4
ميسان	88.3	53.3	83.5	11.7	46.7	16.5
البصرة	88.0	85.5	87.8	12.0	14.5	12.2
المجموع	91.6	78.1	89.4	8.4	21.9	10.6

المصدر: المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لسنة 2014

بلغت نسبة النساء العاملات في القطاع الخاص الى النشطات اقتصاديا (29%) في عام 2014 مسجلة انخفاضا عما تم تسجيله في عام 2012 والبالغة (32%) ... كما سجلت النساء العاملات الى النشطات اقتصاديا في القطاع الحكومي والعام نسبة (46%) لعام 2014 مسجلة ارتفاعا عما تم تسجيله في عام 2012 والبالغة (41%)، اي ان هناك ارتفاع بنسبة (5%) للنساء العاملات في القطاع العام وانخفاض بنسبة (3%) للنساء العاملات في القطاع الخاص وهو مؤشر يدل بوضوح على توجه النساء الى العمل في القطاع العام .

تبين من خلال المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية 2014، ان اعلى نسبة للنساء العاملات الى النساء النشطات اقتصاديا بلغت في محافظة كركوك (98%) عام 2014، تليها محافظة واسط (92%)، ثم محافظة بابل (91%). اما اقل نسبة للنساء العاملات الى النشطات اقتصاديا قد بلغت في محافظة ميسان وبواقع (53%).

الحماية الاجتماعية

تتولى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية توفير خدمات الحماية الاجتماعية للنساء لاسيما النساء المعيلات للأسر، فقد بينت بيانات الوزارة ان عدد المشمولات بشبكة الحماية الاجتماعية بلغت أكثر من عدد المشمولين للسنوات (2010-2015) وقد ارتفع عدد المشمولات عام (2013) ليصل الى (471318) مشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية مقابل (407189) من المشمول بالشبكة للعام ذاته.

الاوضاع الاجتماعية

بلغت نسبة النساء اللاتي يترأسن اسر على المستوى الوطني، وفق مسح تقييم الامن الغذائي والهشاشة في العراق لعام 2016 (10.5%)، مع ملاحظة ان اعلى نسبة للنساء اللاتي يترأسن اسر سجلت في العاصمة بغداد (13.6%)، تلتها محافظة السليمانية وبنسبة (12.3%). وبالمقارنة مع السنوات السابقة، يبدو ان هذه النسبة سجلت ارتفاعا نسبياً خلال السنوات الأخيرة عما تم تسجيله في عام 2013 على الصعيد الوطني والبالغة (10.2%)، بناءً على ما تم تسجيله في مسح خارطة الفقر ووفيات الامهات لعام 2013، وهذا المسح اشر ان اعلى نسبة للأسر التي تترأسها نساء كان في محافظة ديالى بنسبة (12.8%).

بلغت نسبة النساء المتزوجات على المستوى الوطني بعمر (12) سنة فأكثر (53.9%)، وان اعلى نسبة للنساء المتزوجات للعمر أعلاه على مستوى المحافظات سجلت في محافظة المثنى (56.9%)1.

وفق مسح تقييم الامن الغذائي والهشاشة في العراق لعام 2016، كما بلغ متوسط العمر عند الزواج الاول للإناث (20.8) سنة 2.

بلغت اعلى مستويات لحالات الزواج المسجلة على الصعيد الوطني (246430) حالة عام 2009. وبالمقارنة بين السنوات 2009-، 2016 نجد انخفاضاً في منحى الزواج لتبلغ أدنى مستوياتها عام 2014 والذي شهد عمليات ارهابية وتخلخلاً امنياً واحتلالاً لعد من المناطق العراقية من قبل الإرهاب، مما انعكس سلبا على ديناميات المجتمع وحركته واستقراره. إذ ظهر ذلك جليا بانخفاض حالات الزواج لتبلغ (190026) حالة زواج، إلا ان المنحى عاد وارتفع بعد ذلك وان لم يصل الى مستوياته السابقة على الرغم من الزيادة السكانية في عام 2016 مما انعكس سلبا على الاوضاع الديموغرافية وحالة التوازن في المجتمع وأثره الفاعل على اتجاهات الاسرة نحو الزواج ويتناغم هذا المؤشر مع الهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة وتحديدا الغاية 3.5 الخاصة بالقضاء على جميع الممارسات الضارة من قبيل زواج الاطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الاعضاء التناسلية للإناث

تمكين المرأة اقتصاديا

وسائل تحقيق الهدف:

تحسين مشاركة المرأة في سوق العمل

ازدياد نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل

رفع مستوى وعي المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في سوق العمل

زيادة فرص التدريب الموجهة للنساء

توفير تسهيلات الاقراض للنساء

توفير حاضنات الاعمال للنساء

زيادة نسبة التحاق المرأة بالقطاع الخاص

تفعيل قانون العمل العراقي رقم (37) لسنة 2015 بالتركيز على الفصل العاشر (حماية المرأة العاملة) بما يسهم في دعم مشاركة المرأة في سوق العمل ،رفع وعي المجتمع بأهمية عمل المرأة في القطاع الخاص ، خلق فرص عمل مناسبة ومضمونة في القطاع الخاص ،اعتماد اليات الضمان الاجتماعي للمرأة على وجه الخصوص في القطاع الخاص ،زيادة عدد القروض الصغيرة الممنوحة للنساء
تمكين امتلاك المرأة لأصول الاموال كما في الإرث
رفع وعي المجتمع حول حقوق المرأة بالإرث
رفع وعي المرأة بحقوقها القانونية
تفعيل قوانين الارث لا سيما في الارياف
بث الوعي عبر البرامج والنشرات والندوات بالحقوق القانونية للمرأة
توفير العيادات القانونية للنساء لا سيما في المناطق الفقيرة والريفية
تمكين المرأة صحياً
وسائل تحقيق الهدف
تحسين الخدمات الصحية الموجهة للنساء
زيادة عدد مراكز الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة لا سيما بالأرياف
تعزيز المراكز بالملاكات الطبية الاختصاصية النسوية في المناطق الريفية
تأهيل قابلات مهرة للتوليد في المناطق البعيدة والنائية
تدريب الملاكات الطبية النسوية في المناطق الريفية والفقيرة
رفع مستوى الوعي بأهمية الكشف المبكر عن الامراض النسائية مثل سرطان الثدي والرحم
زيادة وعي المجتمع بأهمية الكشف المبكر عن الامراض النسائية سرطان الثدي والرحم
بث الوعي من خلال البرامج التلفزيونية والنشرات والبوسترات حول الكشف المبكر عن الامراض النسائية
التوعية من خلال الفرق الطبية الجوالة في المناطق الريفية والفقيرة حول الكشف المبكر عن الامراض النسائية .

المحور الخامس:

تشريعات بيئية لمجابهة التحديات .

تضمنت خطة التنمية الوطنية 2022 لمجابهة التحديات ووضعت آليات وأساليب لقياس ورصد آثار تغير المناخ ، والتأكيد على تمتع النساء والفتيات بكل حقوقهن الإنسانية ، وتفعيل الرصد والمراقبة من جهات متعددة منها الحكومية كالوزارات (الصحة والبيئة ، الزراعة ، التعليم العالي والبحث العلمي) والمراكز البحثية في الجامعات العراقية ومجالس المحافظات ومنظمات المجتمع المدني والنقابات للخروج بتحديد مواطن الخلل والعمل على ازالتها .

- الممارسات هو اشراك المرأة في تحديد التحديات للعمل على تعزيز وحماية وتنفيذ حقوق الانسان ، وتحديد الاثار السلبية لتغير المناخ . ابتدأ من مشاركتها بصنع القرار وانتهاءًا بوضع الحلول للتحديات والمعوقات حيث نلاحظ ان مشاركة المرأة بشكل فاعل في هذه المواضيع تأتي بنتائج ناجعة وواقعية نظرا لمعايشتها للواقع كونها بتماس مباشر به ،.

ان من اهم التحديات التي تواجه النساء في العراق هي الجفاف وقلة الأراضي الصالحة للزراعة وانحسار الأراضي الزراعية خاصة للموسم الشتوي ، بسبب عدم توفر الموارد المائية الكافية للزراعة ومما يؤدي الى موسم زراعي غير منتج ويؤثر على دخل الأسر المزارعة وخاصة المرأة فيها .
ان الدولة العراقية تعي أهمية دور النوع الاجتماعي في الكوارث البيئية:

- اطلاق حملة توعية للنوع الاجتماعي تقوم بها الهلال الاحمر والدفاع المدني وكذلك توعية للتصدي لكوارث الفياضانات في المناطق التي تتعرض للفيضانات...واجراء توعية في المدارس بالتعاون مع اليونسيف....وهناك حملة ميدانية لكوارث الفيضانات وتدريب متطوعين وموظفين من قبل جمعية

الهلال الاحمر. شاركة المرأة بها ، حيث وصلت الحملة الى شرائح مستهدفة في اربع محافظات عراقية الاناث فيها ٧٥ ألف اي نسبة ٤٥٪ من سكانها والعمل قائم على زياد اعداد النساء بهكذا حملات

الماء والمرأة : ان المرأة والماء لهما علاقة وثيقة لكون المرأة في جميع المجتمعات سواء في المجتمع الحضري او الريفي...مسؤولة وحريصة على توفير الماء وكمياتها واساليب تصريفها.....نعمل على ان يكون للمرأة دور وصوت في القرارات التي تخص ادارة المياه.. ونعمل على استخدام طرق حمايه الماء من التلوث من واجبنا الحفاظ على المياه غير ملوثه، لذلك تعددت الطرق والأساليب لحمايتها من التلوث فمن بعض هذه الطرق :-

التخلّص من النفايات السامة والمواد الكيماوية الناتجة من مخلفات المصانع بشكل صحيح .

التوجّه لاستخدام مصادر الطاقه المتجددة والصديقه للبيئه في توليد الطاقه الكهربائيه.

استخدام المواد الكيميائية الصديقة للبيئة في التنظيف بدلاً من استخدام السامّة منها، اذ أنّها لا تلوث المياه التي تلامسها في حال تم تصريفها في انابيب الصرف الصحي.

ترشيح وتنظيف الأبخره الناتجة من المناطق الصناعية حيث أنّها السبب الرئيسي بتلوث مياه الأمطار .

إعاده تدوير النفايات الإلكترونية، إذ تحتوي على مواد سامة مثل الزئبق والرصاص التي قد تتسرب إلى المياه وتسبب تلوثها.

إعاده تدوير زيوت السيارات المستعملة وتجنب التخلص منها في انابيب الصرف الصحي، حيثُ أنّ كميه صغيرة من زيت السيارات تتسبب في تلوث كميه هائله جداً من المياه.

استخدام الالواح الشمسية بديل عن الطاقة الكهربائية .

تدوير النفايات لتوليد الطاقة الكهربائية .

استخدام انتاج الغاز الحيواني (الميثان) من فضلات الماشية ، والتي بدورها توفر مصادر الطاقة والاسمدة بأسعار منخفضة .